### الزراعة تناقش الخطة الزراعية للموسم القادم

# رسائل للفلاحين للحصول على المازوت والبنزين

## مديرة التخطيط لـ«الوطن»: أتمتة المازوت ساعدتنا في كشف الثغرات الموجودة وبينت الخلل في ميزان استعمالات الأراضي

**رامز محفوظ**

أكد وزير الزراعة حسان قطنا خلال الاجتماع الذي عقد أمس في الوزارة لمناقشة إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥، وما تم تنفيذه من الخطة الإنتاجية للموسم الحالي ضرورة التخطيط وفق المساحات الفعلية الواقعية القابلة للزراعة بعد تدقيقها بشكل صحيح من اللجان المحلية على مستوى القرية، وتدقيق ميزان استعمالات الأراضي في المحافظات، وأتمتة هذا القطاع وتطوير آلية ونظام مسح الموارد للوصول إلى رقم إحصائي دقيق.

وأوضح أن الوزارة تبدأ بإعداد الخطة للموسم القادم بوقت مبكر لتحديد احتياجاتها وتأمين كل مستلزمات تنفيذها بالتعاون مع جميع الجهات ذات الصلة، لافتاً إلى التركيز على المحاصيل الإستراتيجية والرئيسية والتوسع ببعض الزراعات الأخرى التي تحقق عائداً اقتصادياً مثل التبغ والزراعات الاستوائية لبعض الأصناف وفق ضوابط محددة، بالزراعات التي تشتهر بها كل محافظة، مشيراً إلى أن الاجتماع ناقش ما تم تنفيذه من خطة هذا العام والمشاكل والصعوبات التي واجهتها لتداركها في الخطة القادمة.

وأشار الوزير إلى استكمال إجراءات أتمتة المازوت الزراعي بعد نجاح عمليات التوزيع لهذا الموسم مع ضرورة تلافي بعض الثغرات والمشاكل التي ظهرت هذا العام، مبيناً أنه في الموسم القادم سيتم اعتماد الرسائل النصية مثل البنزين بحيث تصل لكل فلاح وفق المساحة المرخصة لكل محصول وتحدد المحطة والكميات والمدة الزمنية لاستلام المخصصات، مؤكداً أن الحكومة مستمرة بدعم القطاع الزراعي في جميع سلاسل الإنتاج.

وشدد الوزير على مراجعة بروتوكول إنتاج بذار القمح وخريطة توزيع الأصناف بالتعاون بين البحوث وإكثار البذار والتقيد بتوزيع البذار بناءً على الصنف المحدد لكل محافظة أو منطقة، واختيار حقول إكثارية وفق ضوابط شديدة والالتزام بالتعليمات والشروط المحددة.

ولفت الوزير إلى أن الترقيم الإلكتروني لقطيع الثروة الحيوانية سيبدأ في الربع الأخير من هذا العام لقطيع إناث الأبقار، وكذلك البدء بحملة تحصين وقائية اعتباراً من بداية الشهر التاسع، واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة على الاستقرار الذي وصل إليه قطاع الدواجن، وزيادة المنشآت العاملة وتأمين مستلزماتها، بهدف زيادة الإنتاج، والاهتمام بقطاع النحل.

وتطرق الوزير إلى قطاع الحراج وتنميته والسياحة البيئة والتسهيلات المقدمة لإقامة المشاريع فيه وإنتاج أنواع غراس متحملة للجفاف والتغيرات المناخية وملائمة بيئياً لكل منطقة، وإدارة المواقع المتدهورة بشكل صحيح وعدم استصلاح أراضي حراجية جديدة واعتماد مبدأ الجزر والحفاظ على المحميات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت مديرة التخطيط والتعاون الدولي في الوزارة نازك العلي أن الاجتماع هو عبارة عن اجتماع تحضيري لإقرار الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢٤– ٢٠٢٥ وتم خلاله مناقشة كل التفاصيل على كل مستويات الخطة الإنتاجية في كل مفاصلها على مستوى مديريات الزراعة في المحافظات وكل الصعوبات والمتغيرات التي ظهرت خلال الموسم الحالي إن كان بخصوص أتمتة المازوت الزراعي أو الدعم الزراعي للمحاصيل البقولية أو التخطيط على مستوى المساحات القابلة للزراعة بشكل فعلي.

> الترقيم الإلكتروني للأبقار في الربع الأخير

ولفتت إلى أن وزير الزراعة طرح مجموعة من التوجيهات التي يجب أن يتم الأخذ بها بعين الاعتبار من أجل تلافي كل الصعوبات التي من الممكن أن يتم التعرض لها خلال الموسم الزراعي القادم.

وأشارت إلى أنه خلال الاجتماع تطرق وزير الزراعة إلى الموارد المائية والموازنة المائية مع وزارة الموارد المائية كما تطرق إلى ميزان استعمالات الأراضي وضرورة تصويب هذا الميزان بما يتناسب مع الظروف المتاحة، ذاكراً بأنه لا يمكن تصويب الميزان بشكل كامل لكن على الأقل نخطط على المساحات القابلة للزراعة بشكل فعلي كي نستطيع الوصول إلى الإنتاج الحقيقي بشكل فعلي.

وعن أبرز الصعوبات التي واجهت تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الحالي أوضحت العلي أن هناك صعوبات نواجهها خلال عملية تنفيذ أو تطبيق أي توجيه أو تقنية معينة مثل موضوع أتمتة المازوت الذي واجهنا بعض الصعوبات بتطبيقه لأنه مرتبط بالحيازات وهي متعددة منها حيازات على أملاك الدولة وحيازات على الشيوع وحيازات على الأملاك الخاصة فضلاً عن عدم وجود أشخاص في أراضيهم بالأساس لكن رغم ذلك فإن أتمتة المازوت ساعدتنا في كشف الثغرات الموجودة وبينت الخلل في ميزان استعمالات الأراضي والمشكلة أنه لا أحد يمتلك الوثائق الكاملة للأراضي الزراعة وخاصة في أماكن فقد فيها مالكوها الأوراق والوثائق فضلاً عن امتلاك البعض وثائق قديمة جداً وتعتبرها العائلات التي تتوارثها بأنها غير ضرورية وهامة ولا تحتفظ بها، لافتة إلى أن الموازنة رغم الصعوبات تعمل على إيجاد حلول لكل المشاكل التي تعترض العملية الزراعية، لافتة إلى أن أي إجراء جديد يطبق لا بد أن تواجهه بعض الصعوبات وهذا شيء طبيعي، ووزارة الزراعة تعمل بالتعاون مع كل الجهات المعنية على الحد من الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي باعتبار أنه لا يمكن إلغاء الصعوبات بشكل كامل.

وبينت العلي أن وزير الزراعة أكد أنه اعتباراً من الموسم القادم سيكون توزيع المازوت الزراعي على الفلاحين من خلال الرسائل النصية وليس عبر برنامج «وين» بحيث يمكن للفلاح تحديد محطة الوقود التي يريد استلام مخصصاته منها.

وعن تأثير التغيرات المناخية على الموسم الحالي قالت العلي إنه رغم أن الأمطار كانت هذا العام وفيرة إلا أن توزعها لم يكن بمصلحة لزراعة كما أن ارتفاع درجات الحرارة خلال شهر نيسان الماضي أدى إلى انخفاض الإنتاجية لمحصول القمح وفقدان جزء كبير من الإنتاج رغم أن الموسم هذا العام كان مبشراً وتم زراعة كل المساحات وبلغت المساحات المزروعة أكثر من ٨٧ بالمئة من المخطط زراعته وهي نسبة تعتبر جيد جداً.

وختمت بالقول: إنه لا يمكن التصريح عن الخطة الزراعية للموسم القادم باعتبار أنها قابلة للتعديل، مشيرة إلى أنه بطبيعة الحال فإنها لا تخرج عن المألوف كل عام ولن يكون هناك انحرافات واضحة عما تم التخطيط له خلال الموسم الإنتاجي الزراعي الحالي، موضحة في الوقت نفسه بأن الوزارة من ضمن خطتها ستعمل على تحديد احتياجها من المازوت الزراعي ووجه وزير الزراعة وسنوثق ذلك ضمن الخطة الإنتاجية الزراعية للعام القادم لكن هذا الأمر مرتبط بالتوريدات التي تصل لوزارة النفط لكن بطبيعة الحال فإن للقطاع الزراعي الأولوية ويعتبر من القطاعات ذات الأهمية التي لا يتم تخفيض مخصصاتها من المازوت والدليل أنه خلال الموسم الماضي حصلت الوزارة على كامل احتياجاتها من مادة المازوت الزراعي، كما تم تحديد احتياج الوزارة من الأسمدة للمحاصيل الرئيسية والأساسية ضمن المتاح بالتعاون مع وزارة الصناعة ووزارة التجارة الخارجية التي ستعلن عن مناقصات لاستيراد الأسمدة.

# «الإسكان العسكرية» تجري قرعة علنية لشقق في ٤ محافظات

**الوطن**

أعلنت مؤسسة الإسكان العسكرية يوم أمس عن إجراء قرعة علنية لعدد من الشقق المكتتب عليها في وقت سابق في عدد من المناطق بالمحافظات.

وحددت المؤسسة في إعلان لها موعد إجراء القرعة في الـ٢١ من الشهر الجاري، وذلك في مقر إدارة المؤسسة على طريق دمشق– حمص جانب مخيم الوافدين.

وتشمل القرعة وفقاً للإعلان المحضر ٤٥ جزيرة ٢٦ توسع دمر بدمشق في الساعة العاشرة صباحاً، والمحضرين ٢٨٣ و٢٨٤ السكن الطابقي بقرى الأسد باليدماس في الساعة الواحدة والنصف ظهراً.

كما تضم القرعة المحضر ١٦٤ منطقة الشيخ سعد العقارية بطرطوس في الساعة الثانية ظهراً، ومشروع ١٠٤ في ضاحية الأسد بالقامشلي الساعة الواحدة والنصف ظهراً.

ودعت المؤسسة الراغبين من المكتتبين إلى الحضور وفق المواعيد المحددة أعلاه.

وكانت قد أعلنت في ٢٧ من أيار الفائت عن فتح باب الاكتتاب العام على شقق سكنية في عدد من مناطق دمشق والمحافظات.

وتقع هذه الشقق في المحضر ٤٥ توسع دمر بدمشق، والمحضرين (٢٨٣– ٢٨٤) السكن الطابقي بالحي الثاني بقرى الأسد باليدماس، والمحضر ١٦٤ منطقة الشيخ سعد العقارية بطرطوس مقابل المشفى العسكري، وعدد من المحاضر في ضاحية الأسد بالقامشلي.

### بعد تعطل تنفيذ مشروعات الطاقات الشمسية بسبب حصرها في مناطق الاستقرار الخامسة

# اتفاق بين الكهرباء والزراعة لتحديد أماكن في أملاك الدولة لإقامة مشروعات الطاقات البديلة

**عبد الهادي شباط**

بعد ما أثارته «الوطن» مؤخراً حول مشكلة حصر السماح بالترخيص لمشروعات الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) ضمن منطقة الاستقرار الخامسة والتي يقع معظمها في البادية السورية وهو ما عطل ويعطل العديد من المشروعات الاستثمارية لتوليد الطاقات البديلة، كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن أنه تم عقد اجتماع خاص بين وزير الكهرباء والزراعة تم خلاله نقاش وإعادة النظر في الاتفاق الذي يحصر الترخيص لهذه المشروعات في مناطق الاستقرار الخامسة وتم الاتفاق على توسيع مناطق إحداث هذه المشروعات عبر إدخال أجزاء من منطقة الاستقرار الرابعة لتوسيع المساحات المتاحة أمام مشروعات الطاقة المتجددة وحالياً تم تكليف عدة لجان لتحديد هذه المواقع ضمن منطقة الاستقرار الرابعة ليصار لإعداد مذكرة بها ورفعها لرئاسة مجلس الوزراء وتعديل بلاغ الوزارة النافذ حالياً.

وبين المصدر أن هناك لجاناً متعددة ومن اختصاصات مختلفة لتحديد المواقع الممكن تخصيصها لمشروعات الطاقات المتجددة وفق عدد من المحددات منها أن تكون هذه المناطق عبارة عن تكشفات صخرية أو مناطق متملحة أو تفتقر للموارد المائية حيث تشترك في هذا العمل لجان طبوغرافية ولجان من أملاك الدولة والموارد المائية.

وعن حصرية هذه المواقع في أملاك الدولة أم يمكن أن تكون هناك بعض المواقع من الأملاك الخاصة بين أنه حالياً يتم الاعتماد فقط على أملاك الدولة لكن هناك دراسة يتم بحثها بخصوص الأملاك الخاصة بحال كانت ضمن مناطق الاستقرار الرابعة وتنطبق عليها المحددات التي تسمح لها المشروعات وتعطيلها إضافة لضرورة توافر محطات ومراكز وخلايا قريبة من المواقع المرخص لها ترخيص بإقامة مشروعات الطاقات الشمسية لتمكين توريد الطاقة المولدة لشبكات النقل والتوزيع.

وكانت «الوطن» حصلت على نسخة من نص الاتفاق بين وزارتي الزراعة والكهرباء الذي ينص عليه بلاغ رئاسة مجلس الوزراء الخاص بحصر إحداث وتنفيذ مشروعات الطاقات الشمسية ضمن منطقة الاستقرار الخامسة حيث ورد فيه أن وزارة الكهرباء بالتعاون مع الجهات المعنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وهيئة التخطيط الإقليمي ووزارة الإدارة المحلية والمحافظة المعنية تعمل على تحديد المواقع الجغرافية من أراضي أملاك الدولة التي تتوافر فيها الشروط المناسبة لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة وبما لا يتعارض مع خطط الوزارات والجهات العامة ذات الصلة، وأن تكون هذه المواقع في منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة غير القابلة لاستخدامها للزراعات المروية أو الرعوية.

كما تقوم وزارة الكهرباء ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بعرض هذه الأراضي على المستثمرين لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة بموجب عقد نموذجي لاستخدام الأرض يوقع بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمستثمر، يراعى فيه عدد من الاشتراطات منها:

تحدد وزارة الكهرباء نوع المشروع ومدة تنفيذه (وهي الفترة الواقعة بين تاريخ تسليم الأرض للمستثمر وحتى تاريخ التشغيل التجاري للمشروع) والمساحة المطلوبة كما تستوفي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إيجاراً عن مساحة الأرض المطلوبة خلال مدة التنفيذ بمقدار الحد الأدنى من قيمة الإيجار المعتمدة لأراضي أملاك الدولة لمصلحة الخزينة العامة للدولة.

وبعد التشغيل التجاري للمشروع (المحدد بموجب محضر ربط معتمد من وزارة الكهرباء) تصبح بدلات استخدام الأرض بواقع واحد بالمئة) من إيرادات بيع الكهرباء المنتجة من المشروع وتحولها وزارة الكهرباء لمصلحة الخزينة العامة للدولة، وتعلم وزارة الزراعة بكل عملية تحويل، بينما يلتزم المستثمر باستخدام الأرض المحددة له من وزارة الكهرباء حسب الغاية المخصصة لأجلها حصراً من دون أي استثمارات لا تمت للمشروع بصلة.

أن يقدم مساحات إضافية أمام المستثمرين علماً أن المناطق السورية متشابهة لجهة الكمون الشمسي.

وكان العديد من المستثمرين يعتبرون أن مشكلة عدم توافر أراض في أماكن مناسبة لإقامة مشروعات الطاقة البديلة يعوق حركة الاستثمار ويحول دون تنفيذ المشروعات وتعطيلها إضافة لضرورة توافر محطات ومراكز وخلايا قريبة من المواقع المرخص لها ترخيص بإقامة مشروعات الطاقات الشمسية لتمكين توريد الطاقة المولدة لشبكات النقل والتوزيع.

واعتبر المصدر أن هذا الإجراء من شأنه

### الذهب يرتفع عالمياً لأعلى مستوياته على الإطلاق

# نائب رئيس جمعية صاغة دمشق: للمرة الثانية يكسر حاجز المليون هذا العام ويسجل رقماً قياسياً

**الوطن**

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية لليوم الثاني على التوالي، حيث كسر حاجز المليون وزاد اثنتي عشرة ألف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً عن السعر الذي استقر عليه منذ أمس الأول.

وأوضح نائب رئيس الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق إلياس ملكية أن غرام الذهب عيار ٢١ كسر حاجز المليون للمرة الثانية هذا العام، مسجلاً رقماً قياسياً لم يصل إليه من قبل.

ولفت ملكية في حديثه لـ«الوطن» إلى أنه رغم ضعف الإقبال على الشراء إلا أن عمليات البيع تركزت على ذهب الادخار (ليرات وأونصات ذهبية) أكثر من ذهب الزينة، مضيفاً: البيع ضعيف على غير المعتاد لمثل هذه الفترة من العام، إذ لم يتجاوز عدد الحرفيين الذين راجعوا الجمعية لوضع الدمغة مشغولاتهم الـ١٢ حرفياً.

وعن قرار ربط الصاغة بالمالية، أكد نائب رئيس الجمعية أنها لم يكن لها أي تأثير سلبي على الحرفي، فبعد أن كان الصائغ يسدد رسم الإنفاق عن طريق الجمعية إلى مالية دمشق، أصبح يسدد رسم الإنفاق من المواطن مباشرة إلى المالية.

وعن قرار مصرف سورية المركزي المتضمن التعليمات التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٢٣ الذي سمح للسوري والأجنبي المقيم وغير المقيم من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بإدخال مادة الذهب الخام سبائك، أوضح ملكية أن الموضوع في المراحل الأخيرة ويتم استكماله من الجهات ذات العلاقة.

> إقبال ضعيف على الشراء وتركّز المبيعات على ذهب الادخار

وفقاً للنشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق ليوم أمس، سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٠١٣٠٠ ليرة وسعر شراء ١٠١٢٠٠ ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٦٨٢٨٦ ليرة وسعر شراء ٨٦٧٢٨٦ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٦ مليوناً و٢٠٠ ألف ليرة وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـه ملايين و٣٢٥ ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها، وأنه يمكن إرسال الشكاوي على أرقام الجمعية.

وعالمياً ارتفعت أسعار الذهب أمس الأربعاء لأعلى مستوياتها على الإطلاق بدفعة من تزايد الآمال بشأن خفض محتمل للفائدة في الولايات المتحدة في أيلول بعد تصريحات صدرت مؤخراً عن مسؤولين في الفدرالي الأميركي.

واستقر الذهب في المعاملات الفورية عند ٢٤٦٨,٥٥ دولاراً للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة ٠٤,٥٦ بتوقيت غرينتش بعد أن وصل لذروة قياسية بلغت ٢٤٨٢,٢٩ دولاراً، وصعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب من ٠,٣ بالمئة إلى ٢٤٧٤,٥٠ دولاراً.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة في المعاملات الفورية ١,١ بالمئة إلى ٣١,٠٤ دولاراً للأوقية، واستقر البلاتين عند ٩٩٩,٩١ دولاراً، وزاد البلاديوم ٠,٨ بالمئة إلى ٩٦٧,٠٦ دولاراً.